



تقرير مجلس الإدارة
والبيانات المالية الموحدة
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تقرير مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

بالنيابة عن مجلس إدارة البنك الأهلي، يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي للبنك عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

في العام ٢٠١٩، حققنا تقدماً كبيراً في كافة الأقسام وكان أدائنا ثابتاً ومستقراً. وقد واصلنا تحقيق أهدافنا من خلال دعم الرؤية الشاملة للبنك الأهلي «لنكون في قلب المجتمع»، كما نسعى لدعم النمو المستدام لعملائنا القيمين ومجتمعنا بشكل عام.

كان أدائنا شهادة على نهجنا الهادف لتحقيق أداء ماليّ صلباً وثابتاً خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ويسرني أن أعلن عن تحقيق نتائج إيجابية للبنك في العام ٢٠١٩ حيث بلغ الربح الصافي ٦٧٥,٢ مليون ريال قطري مقارنة بـ ٦٦٥,٦ مليون ريال قطري في العام ٢٠١٨، كما نمت القروض والسلف بنسبة ١٤,٨٪ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٨ حيث بلغت ٣١,٥٩١ مليون ريال قطري. وقد ارتفعت الإستثمارات بنسبة ٢٧,١٪ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٨ حيث بلغت ٧,٥٢١ مليون ريال قطري، بينما بلغ معدل كفايه رأس المال الإجمالي في ديسمبر ٢٠١٩ نسبة جيدة بلغت ١٨٪، مما يعكس المركز المالي القوي للبنك.

ونتيجة أدائنا القوي في العام ٢٠١٩، ومع الأخذ بعين الاعتبار تعظيم ثروة المساهمين وفي الوقت ذاته، فإنه مع الأخذ في الاعتبار متطلبات رأس المال للبنك وتوقعات السيولة والميزانية العمومية، فقد اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٥٪ (١٥,٠ ريال قطري لكل سهم) وأسهم مجانيه بنسبة ٥٪ (سهم واحد جديدة لكل ٢٠ سهم مملوك) كتوزيع أرباح لسنة ٢٠١٩.

حقق البنك الأهلي بنجاح أحد أهدافه الإستراتيجية الرئيسية المتمثلة في تحسين التمويل المستقر من خلال استكمال عملية اصدار الشريحة الثالثة لسندات

بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في أسواق سندات الدين العالمية وذلك من ضمن برنامج السندات متوسطة الأجل بقيمة ١,٥ مليار دولار أمريكي. وقد تم تسجيل فائض في الإكتتاب بما يزيد عن ٣ مرات من قبل أكثر من ٨٥ مستثمر في آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. وهذا يدلّ على استمرار ثقة المستثمرين الدوليين في كل من قطر والبنك الأهلي.

بالإضافة إلى ذلك وكشهادة أخرى على ادائنا فإن وكالة موديز قد أكدت على التصنيف الإئتماني للبنك الأهلي عند A2 / P1، وهو ثاني أعلى تصنيف للبنوك التقليدية في قطر بعد بنك قطر الوطني. كما أكدت وكالة فيتش الدولية على التصنيف الإئتماني طويل الأجل للبنك الأهلي عند 'A'.

ويسرني أن أفصح أن هذه الإنجازات قد تحققت دون أي مساومة على الحوكمة والرقابة الداخلية. كما إننا نقوم بالمزيد من الإستثمار في تعزيز وتحسين أنظمة الإبلاغ عن التحويلات أو المعاملات المشبوهة من خلال تطوير أنظمة الأمن السيبراني والحوكمة، وذلك بهدف حماية معلومات وبيانات عملائنا. وفي هذا السياق، فإننا على تعاون وتنسيق وثيق مع الجهات الرقابية.

كما نواصل جهودنا لاعتماد التكنولوجيا المبتكرة وضمان تقديم أفضل الخدمات الموثوقة على مدار الساعة. لقد قام البنك بالإستثمار في البنية التحتية للتكنولوجيا من ضمنها تحسينات في سعة البيانات والعمليات المصرفية الرقمية التي ستساهم في تحسين تجربة العملاء من خلال تقديم خدمات أفضل وأكثر كفاءة وفاعلية. وفي المرحلة المقبلة من رحلتنا، سيتم التركيز على تعزيز تجربة قنوات التسويق الموحدة من خلال تعزيز منصات الخدمات المصرفية على الجوال وعلى الإنترنت، وكذلك إطلاق منتج المحفظة الإلكترونية الجديدة E-Wallet.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي البنك الأهلي (ش.م.ق.ع) المحترمين

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك الأهلي («البنك») وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ«المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكلاً من البيانات المالية الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة متضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» ووفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات العلاقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة قطر. هذا، وقد إلتمزنا أيضاً بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بَيِّنَات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، بحسب تقديرنا المهني، هي الأمور الأكثر أهمية في تدقيقنا لهذه البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

لقد واصلنا تطوير فروع البنك حيث قمنا بتجديد فرع الوكرة لخدمة ودعم عملائنا بشكل أفضل. كما زودت شبكة الفروع بأكثر من ٧٠ جهاز صراف آلي تم وضعها في أماكن استراتيجية في مختلف أرجاء قطر لضمان الاستخدام الأمثل للشبكة، حيث توفر أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك خدمات عمليات السحب والإيداع النقدي لتمكين العملاء من تلبية متطلباتهم اليومية بسهولة.

لقد ارتكز نجاح البنك على كفاءة وتفاني وجهود موظفينا وإخلاصهم، وكذلك على ثقة عملائنا وعلى الدعم غير المحدود من المساهمين الذين نعتبرهم أسس نجاحنا.

وانطلاقاً من إيمان مجلس الإدارة بأن حوكمة الشركة يشكل عنصر رئيسي لضمان الإدارة السليمة للبنك لما فيه صالح كافة الأطراف المعنيين، فقد اتخذ مجلس الإدارة الخطوات اللازمة لضمان امتثال البنك مع قواعد الحوكمة ومع متطلبات الإفصاح والتقارير المالية التي وضعتها بورصة قطر.

أود أن أعرب عن بالغ شكري وتقديري لمجلس الإدارة، ولفريق الإدارة التنفيذية وللموظفي البنك على النتائج التي تحققت خلال العام ٢٠١٩ والتي لم يكن من الممكن تحقيقها لولا الجهود المخلصة التي بذلوها.

وبالنيابة عن مجلس الإدارة، يشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله، لقيادته الرشيدة للدولة، وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني وسعادة وزير المالية وسعادة وزير التجارة والصناعة لتوجيهاتهم الكريمة وسياساتهم الحكيمة. ونولي بالشكر سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، ونائبه سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم العبدالله آل ثاني وكافة العاملين بمصرف قطر المركزي على دعمهم المتواصل في كافة المجالات لقطاع البنوك.

وختاماً، نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا إلى مزيد من التقدم والإزدهار بما يعود بالنفع على وطننا ومجتمعنا وتراثنا، وعلى النحو الذي يرضي عملاءنا ويحقق مصالح المساهمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

أُمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناول أُمور التدقيق الرئيسية خلال عملية التدقيق
تدنيّ قيمة الموجودات المالية	
بلغت الموجودات المالية للمجموعة لبنود داخل وخارج الميزانية العمومية ما قيمته ٤٨,٢ مليار ريال قطري و ٤٤,٥ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨ على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، بلغت مخصصات خسائر الإئتمان المتوقعة المعترف بها للسنّة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما قيمته ١٣٢ مليون ريال قطري. ان المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) معيار محاسبي معقّد يتطلب أحكام هامة، والتي كانت أساساً لتطوير نماذج لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (أدوات الدين). هناك مخاطر بأن الموجودات المالية قد تدنّت قيمتها ولم يتم تكوين مخصص كافي وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها. قد تكون الموجودات المالية غير دقيقة نظراً للأسباب التالية: - المنهجيات المستخدمة لتطوير احتمالية التعتُّر (PD)؛ الخسارة عند التعتُّر (LGD)؛ و التعرضات الإئتمانية عند التعتُّر (EAD) غير مناسبة. - التجزئة غير المناسبة للمحافظ المستخدمة لتطوير مقاييس المخاطر. - لا يمثل عدد ونطاق السيناريوهات المستقبلية تغطية للمستوى المناسب من النتائج المحتملة. - تقنيات الاستقراء المستخدمة في تخطيط السيناريوهات والمقاييس (إحتماليّة التعتُّر والخسارة عند التعتُّر والتعرضات الإئتمانية عند التعتُّر في الفترات المستقبلية غير مناسبة). - المنهجية المستخدمة لتخصيص الإحتمالية لكل سيناريو قد تكون غير مناسبة أو غير مدعومة. - الزيادات الجوهرية (أو الإنخفاضات) في مخاطر الائتمان (الحركات بين المرحلة ١، المرحلة ٢ والمرحلة ٣) لم يتم تحديدها بشكل كامل أو دقيق في الوقت المناسب. - الافتراضات المدمجة في نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة لم يتم تحديثها في الوقت المناسب. يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية من البيانات المالية الموحدة: • الإيضاح رقم ٣.ج- السياسات المحاسبية الهامة للموجودات والمطلوبات المالية. • الإيضاح رقم ٤- إدارة المخاطر المالية • الإيضاح رقم ٧- محاسبة وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية • الإيضاح رقم ٨ - نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي • الإيضاح رقم ٩- مطلوب من بنوك • الإيضاح رقم ١٠- قروض وسلف مقدمة لعملاء • الإيضاح رقم ١١ - إستثمارات مالية • الإيضاح ١٣ - موجودات أخرى	قمنا بتقييم وإختبار التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة ذات الصلة على حوكمة البيانات والمنهجيات والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في احتساب مخصصات تدني القيمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عملنا المنجز يشمل الإجراءات التالية على نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة للمجموعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩): - لعينات مختارة من التسهيلات الإئتمانية، لقد قمنا بإجراء مراجعة مفصلة لمخاطر الإئتمان والنظر بمراحل تلك التسهيلات الإئتمانية للمجموعة وخسائر الإئتمان المتوقعة المحتسبة. - مراجعة وتقييم ملائمة البيانات والافتراضات والمنهجيات المستخدمة في نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الخاص بالبنك (إحتمالية التعتُّر (PD)، الخسارة عند التعتُّر (LGD) والتعرضات الإئتمانية عند التعتُّر (EAD)، والتصنيف الداخلي للعملاء. - تقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مؤشرات مخاطر الإئتمان للموجودات المالية إستناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) وتوجيهات مصرف قطر المركزي والتأثيرات المحتملة على مراحل خسائر الإئتمان المتوقعة والمخصصات المتوقعة. - تقييم منهجية خسائر الإئتمان المتوقعة، وسيناريوهات الإقتصاد الكلي، ونموذج التحقق / الإختبار وتعديلات ما بعد المنهج على أساس عينات مختارة. قمنا بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات ذات الصلة في هذا المجال كافية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

أُمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناول أُمور التدقيق الرئيسية خلال عملية التدقيق
أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية	
لقد قمنا بتحديد أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية لأن أنظمة المحاسبة وإعداد التقارير المالية للمجموعة تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا المعقدة. بسبب حجم المعاملات الكبير وتنوعها، والتي تتم معالجتها بشكل يومي هناك خطر يتمثل في إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية المتعلقة بها لم يتم تصميمها بصورة دقيقة ولا تعمل بشكل فعال. إن إحدى مجالات التركيز تتعلق بإدارة الوصول المنطقي وتوزيع المهام. تعتبر الضوابط الأساسية ضرورية لأنها تضمن أن التغييرات في التطبيقات والبيانات مناسبة و معتمدة ومراقبة. وعلى وجه الخصوص، الضوابط المدمجة ذات العلاقة ضرورية للحد من احتمالات الإحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو تغيير البيانات الأساسية. تقييم دقة واكتمال المعلومات التي تم معالجتها بواسطة الحاسوب وإستخدامها لغاية التقارير المالية.	إن منهج التدقيق الخاص بنا يعتمد على الضوابط الآلية وبالتالي تم تصميم الإجراءات لفحص الوصول و التحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات. تشمل إجراءات التدقيق لدينا: • تحديث فهم تكنولوجيا المعلومات في التطبيقات ذات الصلة للتقارير المالية بما في ذلك نظام البنك المصرفي ونظام الخزينة و نظام المراسلات والبنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات. • فحص عناصر التحكم الألي في الإدخال والمعالجة والإخراج الرئيسية المتعلقة بعمليات الأعمال. • فحص ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بضوابط الرقابة الآلية والمعلومات التي يعالجها الحاسوب والمتعلقة بأمن الوصول وتغييرات البرامج ومراكز البيانات وعمليات الشبكة. • تقييم دقة واكتمال المعلومات التي تم معالجتها بواسطة الحاسوب وإستخدامها لغاية التقارير المالية.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة والمعلومات المكملة التي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي المتوقع تسليمه لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق. لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبيدي أي تأكيد أو إستنتاج حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية.

إذا تبين لنا بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، بأن هذه المعلومات تحتوي على أخطاء جوهرية فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. لا يوجد لدينا أي ملاحظات حولها.

مسؤوليات مجلس الإدارة في إعداد البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها، والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية لغرض إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية والإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المقدمة من قبل الإدارة.

- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات

ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق بالأمور الأخرى، وبما يخص النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائج الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري يتبين لنا من خلال تدقيقنا في نظام الرقابة الداخلي.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يحتمل الإعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة الى ذلك، كما هو متطلب في قانون الشركات التجارية القطري، فإننا نفصح عما يلي و برأينا أيضاً، أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. ومحتوى تقرير مجلس الإدارة يتفق مع البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما وقد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وأنه، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة الحالية مخالفات لأحكام قانون مصرف قطر المركزي أو قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

عن ديلويت آند توش

فرع قطر

وليد سليم

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)

سجل مدقي الحسابات

لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٥٦٠١٢)

٦ فبراير ٢٠٢٠

في الدوحة – قطر

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر

٢٠١٩ ألف ريال قطري	٢٠١٨ ألف ريال قطري (معدّلة)
١,٤٠٠,٦٥٤	٢,٤٠٥,٥٥١
٢,٩١٣,٣١٠	٤,١٠٢,١٦١
٣١,٥٩١,١٠٦	٢٧,٥١٥,٣٨١
٧,٥٢٠,٦٠٦	٥,٩١٧,٢٦٩
٢٦٣,٥٧٠	٢٤٧,٨٣٥
٢٢٥,٦٣٤	٢١٤,٦٩٥
٤٣,٩١٤,٨٨٠	٤٠,٤٠٢,٨٩٢
٤,٤٤٣,٢٣٠	٥,٧٣٤,٧٩٣
٢٠,٠٠٠	٤٩٥,٦٧٢
٢٥,٤٩٩,٨٥٢	٢١,٧٦٥,٤٣٢
٥,٤٩٢,٠٠٨	٣,٦٦٥,٧٢٥
١,٦٤١,٦٠١	٢,٥٠٧,٦٩٠
٨٥٩,٤٧٧	٧٣٢,٩٤٩
٣٧,٩٥٦,١٦٨	٣٤,٩٠٢,٢٦١
٢,٣١٣,٩٦٥	٢,١٠٣,٦٠٤
١,٧٢٣,٨٤٧	١,٦٥٦,٣٢٤
٦٧٩,٨٣٧	٦٣١,٠٧٨
(١٢)	(١١,٤٨٩)
١,٦٤١,٠٧٥	١,١٢١,١١٤
٥,٩٥٨,٧١٢	٥,٥٠٠,٦٣١
٤٣,٩١٤,٨٨٠	٤٠,٤٠٢,٨٩٢

الموجودات

نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
مطلوب من بنوك
قروض وسلف مقدمة لعملاء
إستثمارات مالية
ممتلكات ومعدات
موجودات أخرى

إجمالي الموجودات
المطلوبات

مبالغ مستحقة للبنوك والمصرف المركزي
شهادات إيداع وأوراق تجارية
ودائع عملاء
سندات دين
قروض أخرى
مطلوبات أخرى

إجمالي المطلوبات

حقوق الملكية

رأس المال
إحتياطي قانوني
إحتياطي مخاطر
إحتياطي قيمة عادلة
أرباح مدورة

إجمالي حقوق الملكية

إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ١٦ يناير ٢٠٢٠ ووقعها بالنيابة عنه كل من:

الشيخ فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

محمود ملكاوي
الرئيس التنفيذي بالإبابة

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٩ ألف ريال قطري	٢٠١٨ ألف ريال قطري
١,٨٣٥,٩٠٢	١,٧٤٤,٦٣٨
(١,٠٠٩,٥٦٩)	(٩١٥,٣٥١)
٨٢٦,٣٣٣	٨٢٩,٢٨٧
٢٠٩,٣٢١	١٩١,١٤٣
(٦,٧٢٤)	(٦,٥٨٤)
٢٠٢,٥٩٧	١٨٤,٥٥٩
٣٢,٣٠٧	٢٥,٣٤٠
٤٣,٩٧٧	٥٠,٩٢٣
٥,٢٩٣	١١,٠١٤
١,١١٠,٥٠٧	١,١٠١,١٢٣
(١٦٨,٠٤٨)	(١٧٢,٧٧٩)
(٢٨,٨٥٢)	(٢٤,١٨١)
(١٣١,٩٧٤)	(١٢٦,١٩٣)
(١٠٦,٤٠٠)	(١١٢,٤٠٤)
(٤٣٥,٢٧٤)	(٤٣٥,٥٥٧)
٦٧٥,٢٣٣	٦٦٥,٥٦٦
٠,٢٩٢	٠,٢٨٨
ربح السنة	ربح السنة
العائد على السهم (ريال قطري)	العائد على السهم (ريال قطري)

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٩ ألف ريال قطري	٢٠١٨ ألف ريال قطري
٦٧٥,٢٣٣	٦٦٥,٥٦٦
ربح السنة	
بنود الدخل الشامل/ (الخسارة الشاملة) الأخرى للسنة بنود يمكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة:	
الحركة في إحتياطي القيمة العادلة	
(أدوات الدين – المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩):	
٨١	(١٩٦)
١٥,٧٦٨	(٥,١٩١)
صافي تغير القيمة العادلة خلال السنة	
البنود التي لايمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة	
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩)	
٤,٣٧٢	(٢,٢٢٥)
١١,٤٧٧	(٧,٦١٢)
٦٨٦,٧١٠	٦٥٧,٩٥٤

بنود الدخل الشامل / (الخسارة الشاملة) الأخرى للسنة
إجمالي الدخل الشامل للسنة

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	إحتياطي قيمة عادلة	أرباح مدورة	إجمالي حقوق الملكية
٢,٠٠٣,٤٣٣	١,٥٨٩,٧٦٧	٦٣١,٠٧٨	١٢,٥٣٠	١,٠٥٧,٠٣٦	٥,٢٩٣,٨٤٤
-	-	-	(١٦,٤٠٧)	(٢١٧,٧٧٨)	(٢٣٤,١٨٥)
٢,٠٠٣,٤٣٣	١,٥٨٩,٧٦٧	٦٣١,٠٧٨	(٣,٨٧٧)	٨٣٩,٢٥٨	٥,٠٥٩,٦٥٩
-	-	-	-	٦٦٥,٥٦٦	٦٦٥,٥٦٦
-	-	-	(٧,٦١٢)	-	(٧,٦١٢)
-	-	-	(٧,٦١٢)	٦٦٥,٥٦٦	٦٥٧,٩٥٤
-	٦٦,٥٥٧	-	-	(٦٦,٥٥٧)	-
-	-	-	-	(١٦,٦٣٩)	(١٦,٦٣٩)
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨					
تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩					
الرصيد المقدل كما في ١ يناير ٢٠١٨					
إجمالي الدخل الشامل خلال السنة					
ربح السنة					
بنود الخسارة الشاملة الأخرى للسنة					
إجمالي الدخل الشامل خلال السنة					
محوّل إلى إحتياطي قانوني					
محوّل إلى صندوق الأنشطة					
الإجتماعية والرياضية					
معاملات مع مالكي حقوق الملكية					
معترف بها مباشرة في حقوق الملكية					
مساهمات من وتوزيعات لمالكي					
حقوق الملكية:					
١٠٠,١٧١	-	-	-	(١٠٠,١٧١)	-
-	-	-	-	(٢٠٠,٣٤٣)	(٢٠٠,٣٤٣)
١٠٠,١٧١	-	-	-	(٣٠٠,٥١٤)	(٢٠٠,٣٤٣)
٢,١٠٣,٦٠٤	١,٦٥٦,٣٢٤	٦٣١,٠٧٨	(١١,٤٨٩)	١,١٢١,١١٤	٥,٠٥٠,٦٣١
رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي المخاطر	احتياطيات القيمة العادلة	الأرباح المدورة	إجمالي حقوق الملكية
٢,١٠٣,٦٠٤	١,٦٥٦,٣٢٤	٦٣١,٠٧٨	(١١,٤٨٩)	١,١٢١,١١٤	٥,٠٥٠,٦٣١
-	-	-	-	(١,٣٨٧)	(١,٣٨٧)
٢,١٠٣,٦٠٤	١,٦٥٦,٣٢٤	٦٣١,٠٧٨	(١١,٤٨٩)	١,١١٩,٧٢٧	٥,٤٩٩,٢٤٤
-	-	-	-	٦٧٥,٢٣٣	٦٧٥,٢٣٣
-	-	-	١١,٤٧٧	-	١١,٤٧٧
-	-	-	١١,٤٧٧	٦٧٥,٢٣٣	٦٨٦,٧١٠
-	-	٤٨,٧٥٩	-	(٤٨,٧٥٩)	-
-	٦٧,٥٢٣	-	-	(٦٧,٥٢٣)	-
-	-	-	-	(١٦,٨٨١)	(١٦,٨٨١)
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٩					
تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦					
الرصيد المقّدل كما في ١ يناير ٢٠١٩					
إجمالي الدخل الشامل للسنة					
ربح السنة					
بنود الخسارة الشاملة الأخرى للسنة					
إجمالي الدخل الشامل للسنة					
محوّل إلى إحتياطي مخاطر					
محوّل إلى إحتياطي قانوني					
محوّل إلى صندوق الأنشطة					
الإجتماعية والرياضية					
معاملات مع مالكي حقوق الملكية					
معترف بهامباشرة في حقوق الملكية					
مساهمات من وتوزيعات لمالكي					
حقوق الملكية:					
٢١٠,٣٦١	-	-	-	(٢١٠,٣٦١)	-
-	-	-	-	(٢١٠,٣٦١)	(٢١٠,٣٦١)
٢١٠,٣٦١	-	-	-	(٤٢٠,٧٢٢)	(٢١٠,٣٦١)
٢,٣١٣,٩٦٥	١,٧٢٣,٨٤٧	٦٧٩,٨٣٧	(١٢)	١,٢٤١,٠٧٥	٥,٩٥٨,٧١٢

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٨
ألف ريال قطري
(المعدّلة)

٢٠١٩
ألف ريال قطري

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

ربح السنة

تعديلات:

صافي تدني خسارة قيمة قروض وسلف لعملاء
إستهلاك

صافي ربح من إستبعاد ممتلكات ومعدات
صافي ربح من إستثمارات مالية وتقييم أدوات
حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح
أو الخسارة (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩)

الربح قبل التغيرات في رأس المال العامل
التغير في أرصدة مطلوبة من المصرف المركزي
التغير في قروض وسلف لعملاء
التغير في موجودات أخرى
التغير في مطلوب إلى بنوك والمصرف المركزي
التغير في ودائع عملاء
التغير في شهادات إيداع و أوراق تجارية
التغير في مطلوبات أخرى

صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية

صافي متحصلات من (شراء) / بيع إستثمارات مالية
صافي شراء ممتلكات ومعدات

صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من الأنشطة الإستثمارية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

متحصلات من إصدار سندات دين
صافي (إعادة دفع) متحصلات من قروض أخرى
توزيعات أرباح مدفوعة

صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية

صافي (النقص) / الزيادة في النقد وشبه النقد

النقد وشبه النقد في ١ يناير

النقد وشبه النقد في ٣١ ديسمبر

التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح

فوائد مستلمة

فوائد مدفوعة

توزيعات أرباح مستلمة

٦٦٥,٥٦٦	٦٧٥,٢٣٣
١٢٦,١٩٣	١٣١,٩٧٤
٢٤,١٨١	٢٨,٨٥٢
(٥,٣١٠)	-
(٤٤,٢٧٥)	(٣٥,٩٨٨)
٧٦٦,٣٥٥	٨٠٠,٠٧١
(٩٢,٠٢٨)	(١٧١,٤٠٧)
١,٢١١,٦٤٠	(٤,٢٦٣,١٦٠)
(٦,١٩٨)	(١٠,٩٣٩)
١,٧٤٤,٨٥٩	(١,٢٩١,٥٦٣)
(١,٩٠٢,١٤١)	٣,٧٣٤,٤٢٠
٧٦,٦١٧	(٤٧٥,٦٧٢)
٥٠,١١٧	١١٨,٤٤٥
١,٨٤٩,٢٢١	(١,٥٥٩,٨٠٥)
٢٨٥,٨٠٥	(١,٥٣٤,٥٥٥)
(٨,٠٩٧)	(٢٠,٦٢٩)
٢٧٧,٧٠٨	(١,٥٥٥,١٨٣)
-	١,٨٢٦,٢٨٣
٣٠٥,٢٨٣	(٨٦٦,٠٨٩)
(٢٠٠,٣٤٣)	(٢١٠,٣٦١)
١٠٤,٩٤٠	٧٤٩,٨٣٣
٢,٢٣١,٨٦٩	(٢,٣٦٥,١٥٥)
٣,٢٩٧,٨٢٢	٥,٥٢٩,٦٩١
٥,٥٢٩,٦٩١	٣,١٦٤,٥٣٦

١,٦٧٠,١٠٧	١,٧٤٧,٣٢٦
٨٤٣,٦٣٩	٩١٣,٥١٢
٦,٦٤٨	٧,٩٨٩